

الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ياحي مريم
أستاذة محاضرة (ب)
جامعة المسيلة كلية الحقوق

الملخص

تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي لجميع دول العالم التي تسعى إلى تحقيقها عبر مختلف السياسات الاقتصادية الوطنية الداخلية أو في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية. وأبرزها جذب الاستثمارات الأجنبية أو الحصول على قروض من الدول أو مؤسسات دولية أو السعي للدخول في منظمات مثل منظمة التجارة العالمية. أو عن طريق الترويج لمنتجاتها الوطنية في الخارج وفتح أسواق خارجية وهذه السياسات الخارجية تتحقق من خلال ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، العلاقات الاقتصادية والتجارية.

Résumé:

Le développement économique est l'objectif principal (de tous les pays dans le monde qui cherche à réaliser par des politiques) économiques nationales internes diverses ou dans le cadre de relations économiques internationales. Et le plus en vue d'attirer des investissements étrangers ou des prêts des États ou des organisations internationales, ou rechercher pour engager dans des organisations comme l'Organisation Mondiale du Commerce) l'OMC. (or en promouvant des produits nationaux à l'étranger et ouvrant des marchés étrangers et des politiques) étrangères par la diplomatie économique prétendue.

Mots-clés : diplomatie économique ,développement économique ,relations économiques et commerciales

مقدمة:

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كنموذج جديد للدبلوماسية الرسمية التقليدية نتيجة التحولات في بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، التي بدأت تلوح في أفقها علامات حرب من نوع آخر هي الحرب الاقتصادية بين دول العالم حرب فيما بين الدول الصناعية نفسها، من جهة وحرب بين الدول الصناعية والدول النامية من جهة أخرى، ومن أبرز مظاهرها: قيام التكتلات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية، التي تديرها الدول الصناعية على حساب مصالح الدول النامية، بالإضافة إلى ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة (الثورة في مجال الإعلام والاتصال والتكنولوجيا) ساهمت بشكل كبير في هذا

التحول.

وبما أن معيار قوة الدول أصبح مرتبط بالقوة الاقتصادية بدرجة كبيرة فإن كل التفاعلات في السياسة الدولية أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية¹، وهذا ما جعل من الدبلوماسية الاقتصادية جزء مهم جدا من نشاط السياسة الخارجية لكل الدول القوية منها والضعيفة على حد سواء لذا ولتفادي الأخطار المقبلة على مستوى الأداء الاقتصادي الوطني يستلزم ضرورة تغيير في السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية وضرورة تحرك دبلوماسي لتنشيط الاقتصاد الوطني في الخارج، في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، وذلك لتجاوز الإخفاقات التي تشهدها الجزائر في المرحلة السابقة.

وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية في تنشيط ودعم الاقتصاد الوطني؟ وما مدى أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية إرأيت تقسيم الموضوع الى مبحثين:

- المبحث الأول: علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بتحقيق التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لخدمة الاقتصاد الجزائري في ظل عولمة النظام الاقتصادي الدولي.

المبحث الأول: علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بتحقيق التنمية الاقتصادية.

تشكل التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي لجميع دول العالم، فتسعى لتحقيقها عبر سياسات اقتصادية وطنية هادفة لتحسين مستوى حياة شعوبها، بعضها داخلي، وبعضها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وأبرز هذه السياسات هي جذب الاستثمارات أو الحصول على قروض من دول أو مؤسسات دولية، وتلقي مساعدات للتنمية أو السعي للدخول في منظمات دولية، أو إقامة معارض دولية لترويج منتجاتها الوطني، وهذه السياسات الاقتصادية الخارجية تتحقق من خلال ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية هو توظيف واستخدام الدولة لمختلف مقدراتها الاقتصادية في سياستها الخارجية التي قد تتمثل في توريد مواد الطاقة أو تقدير مساعدات مالية وتقنية أو قروض أو مشاريع استثمارية²، وذلك من أجل التأثير في مواقف وسلوكيات الفواعل الأخرى في النظام الدولي، وتوجيهها لخدمة مصالحها وأهدافها، وتستخدمها معظم الدول من أجل كسب الاستثمارات والأسواق والدخول في تكتلات اقتصادية.

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية كذلك على أنها شكل من أشكال الدبلوماسية تستخدم فيها الدولة الأدوات الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها³.

وهناك من يعرفها على أساس أنها مجموعة ممارسات تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد المرسل⁴. كما عرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها عملية صناعة القرار في الداخل، والدفاع عن مصالح البلاد الاقتصادية والتجارية، و عرفت بأنها الدبلوماسية المتعلقة بقضايا السياسة الاقتصادية مثل عمل الوفود في المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية

وبنك التسويات الدولية، وتوظيف الموارد الاقتصادية إما كمكافأة أو عقوبات في متابعة أهداف محددة لسياسة الخارجية.⁵ وهناك تعريفات تغفل الدور الهام للمنظمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغيرها، وهذه المنظمات تشكل مكانا لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية اتجاه أغلب الدول العالم، ولديها دبلوماسية اقتصادية يمثلون الدول الأعضاء فيها، مثل تعريف إدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.⁶

ومن جملة التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف للدبلوماسية الاقتصادية وهي: «نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف تستخدم فيه أطراف دولية (دول، تكتلات، منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة».⁷

المطلب الثاني: ضرورة توظيف الدبلوماسية الاقتصادية:

من الصعب جدا التكلم عن الدبلوماسية دون التكلم من الدبلوماسية الاقتصادية لأنها تشكل السياق الواقعي للدبلوماسية التقليدية، وتتضاعف الحاجة إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في ظل غياب سلطة عليا تقوم بحوكمة العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار قواعد واضحة ومضبوطة.

كما أن الدبلوماسية الاقتصادية تخدم قضايا التنمية الاقتصادية والسياحة في البلد، حيث تقوم الدول حول العالم بالتوسيع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم، وتحرير الاقتصادات الوطنية عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية، أي الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية التي لها تأثير كبير في السياسة والعلاقات الدولية.

وتأتي الدبلوماسية الاقتصادية كأولوية قصوى لدى الكثير من الأجهزة الدبلوماسية حول العالم، وذلك كون السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية وأحد أهم الأدوات لتحقيق أهدافها والاهتمام الاقتصادي يأتي في أولوية إهتمامات الدول لذا قامت أغلب دول العالم بتفعيل الأنشطة الاقتصادية في أجهزتها الدبلوماسية، وبتعديل هياكلها ومهامها، بل و للمواد التعليمية التي تقدم لدبلوماسيتها في محاولة لإيجاد أرضية قوية لتحركها في المجال الاقتصادي على صعيد العلاقات الدولية من جانب، وعلاقاتها مع وحدات النظام السياسي الدولي من جانب آخر.

لذلك فإن دراسة مكونات وطريقة صناعة القرار في مجال الدبلوماسية الاقتصادية للدول تحتل أهمية كبيرة خصوصا في الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة وذلك لعدة أسباب أهمها:

التغيرات التي طرأت على أدوات السياسة الخارجية وسبل تنفيذها والفاعلين في حقلها.

فطبيعة التحديات الدولية التي فرضتها العولمة الاقتصادية فقد جعلت من الدبلوماسية متعددة الأطراف ولاسيما المؤسساتية (كانت في السابق الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية -سمة قارة للتنسيق الدولي إلا أن زيادة التكتلات الإقليمية هو من شكل فرصة النشاط الدبلوماسية الاقتصادية المشتركة كتوسيع الأسواق وتوفير الاستقرار الاقتصادي لمنطقة التكامل بين الدول المعنية بها»⁸ سواء منظمات حكومية أو غير حكومية لا مفر منها.

أما على مستوى الفواعل بالنسبة للدولة: فلم تعد وزارة الخارجية الجهة الوحيدة المسؤولة من عملية صنع القرار وتنفيذه في الدبلوماسية الاقتصادية بل تتدخل في هذه العملية قطاعات وزارية أخرى منها وزارة الصناعة والطاقة والمالية التجارة والمواصلات، التعليم العالي، والتكوين وغيرها من القطاعات ذات العلاقة بالتعاون الدولي لأن اجندة عمل الدبلوماسية الاقتصادية تغيرت لتتعدى إلى مواضيع أهمها: الاقتصادية والتجارة، التنمية المستدامة، المناخ والبيئة.

• الدبلوماسية الاقتصادية الصينية كنموذج:

تعتمد الدبلوماسية الصينية على عدة مبادئ تسهم في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الأقطاب الدولية نذكر منها مايلي:

- التوسع التجاري وإقامة الشركات:

من أجل تعميق دبلوماسيتها الاقتصادية تعهدت الصين بتعزيز محادثات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف مع كوريا الجنوبية وأستراليا وأكدت على النهوض بمنطقة التجارة الحرة مع رابطة دول جنوب وشرق آسيا، وتحقيق الشراكة الاقتصادية الشاملة في المنطقة وتبنى موقف منفتح في المحادثات مع الدول الأعضاء في الشراكة عبر الباسيفيك، وكذلك مبادرات التجارة الحرة الإقليمية أو العابرة للمناطق الأخرى.⁹

وبالتالي فدولة الصين تسعى لتحقيق تنميتها عبر دبلوماسية اقتصادية تقوم على التوسيع التجاري وإقامة الشركات ومناطق التجارة الحرة مع دول الجوار.

- التعاون الاقتصادي:لدبلوالد

تعمل الصين في إطار الدبلوماسية الاقتصادية على تحقيق المنافع المربحة استنادا إلى مبدأ التعاون المربح للجميع، فهي تشجع الانفتاح والمنافسة القائمة على مبادئ السوق العالمية الحرة، فالاستراتيجية الصينية قائمة على الصبر الموزون بعناية، فتتحلى بحكمة التسليم بالنظام الدولي القائم غير أنها تعمل على تطويره باتجاه نوع من إعادة توزيع النفوذ تدريجيا لإنهاء الهيمنة الأمريكية.¹⁰

والملاحظ أن التعامل الصيني في علاقاته الدولية كان مبني على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في:

1/ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والتعايش السلمي.¹¹

2/ كما قامت بتقديم المساعدات المالية للدول النامية سعيا منها لتحقيق الازدهار المشترك ومن أهم المساعدات التي قدمتها الصين في هذا الإطار:¹²

• تقليص وإسقاط الديون المستحقة على (38) دولة آسيوية وأفريقية والتي قدرت قيمتها بأكثر من ثلاثة عشر مليار يوان صيني.

• إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي من أجل تعزيز التعاون مع الدول النامية.

• منح معاملة جمركية تفضيلية للعديد من الدول الآسيوية والأفريقية الأقل نموا.

• تدعو إلى ضرورة تجنب اللجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية.

الدبلوماسية الاقتصادية الصينية مثال مهم على دور الاقتصاد في العلاقات الدولية حيث يصبح الاقتصاد قوة واقعة في تشكيل العلاقات الدولية. وكمثال على ذلك ما وصلت الاستثمارات الصينية في أفريقيا عام 2009 إلى نحو 12 مليار دولار، كما قدرت القروض التي منحها بنك الصادرات والواردات الصينية للدول الإفريقية جنوب الصحراء في قطاع البنية التحتية وحدها نحو 2.2 مليار دولار خلال نفس السنة.¹³

كذلك الحال في علاقة الصين في الشرق الأوسط باعتبار الصين من أهم الدول في الطلب المتزايد على النفط، وفي التنافس على الصناعة النفطية العالمية والعلاقات مع الدول المنتجة الأمر الذي دفعها إلى تبني الدبلوماسية الفاعلة في هذا المجال.¹⁴

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي أهم فروع التنمية، ولقد تعددت المفاهيم التي تشرح التنمية ما جعل من الصعوبة إيجاد تعريف محدد لها، إلا أن معظم هذه التعاريف يؤكد بأنها: «العملية التي يتم من خلالها إحداث تغييرات بنيوية في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المعنية بالتنمية»، كما يمكن وصفها بأنها: «عملية إعادة الهيكلة للاقتصاد و تطوير السياسات الاقتصادية لتعزيز الرفاه الاقتصادي للمجتمع».¹⁵

يعرفها الأمريكي جيرالد ماير: «إن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن».¹⁶

ويعرفها بالدوين: «بأنها التوسع في الاقتصاد القومي لتشغيل الكثير من القوى العاملة كل عام، وكذلك خلق احتياطي نقدي للدولة يسمح بقيامها ببعض النشاطات الاجتماعية والصحية مثل رعاية الطفولة وتعميم التعليم المجاني».¹⁷

ونلاحظ على هذه التعريفات أنها ركزت على زيادة الدخل القومي وبالتالي هي تعبر عن النمو الاقتصادي لا تعبر عن مفهوم التنمية بمفهومها الشامل لأن من أبعاد التنمية الاقتصادية هو البعد الدولي، فمن أجل تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، تحتاج إلى استيراد وتصدير المنتجات في الأسواق الدولية، وهذا ما يتحقق إلا بالدبلوماسية الاقتصادية الفعالة. ولذا يمكننا أن نعطي تعريف للتنمية الاقتصادية: «بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية تطويرية وترقوية واعية ومتكاملة ومتناسقة ومتعددة الغايات والهدف من ورائها هو تحقيق النمو في مختلف المجالات الاقتصادي والاجتماعي وتعكس آثارها على المجتمع بالحد من الفقر ورفع مستويات الإنتاج وزيادة الدخل القومي، وهذا يتم بالمشاركة الفعالة للدبلوماسية الاقتصادية تؤمن التكنولوجيا المطلوبة بالشروط المناسبة.

ويرتبط بهذا التعريف دور الدبلوماسية الاقتصادية المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصا في مجال تنشيط الاقتصاد الوطني والترويج للمنتجات الوطنية، بالنسبة لاستراتيجية صناعة التصدير وتوفير التكنولوجيا المطلوبة، وبالنسبة لاستراتيجية إحلال الواردات.

لذا فإن تحقيق التنمية الاقتصادية ينشط الاقتصاد الوطني في الخارج مرتبط بوجود دبلوماسية اقتصادية فاعلة

تعمل على تقليص الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتؤدي إلى تحرير الدول النامية من التبعية الاقتصادية، من خلال فتح وإيجاد أسواق دولية لسلعها الداخلية، ومن خلال جذب استثمارات أجنبية ضخمة في مختلف المجالات. المبحث الثاني: تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لخدمة الاقتصاد الجزائري في ظل عولمة النظام الاقتصادي الدولي. إن التداخل الكبير بين الاقتصاد والسياسة يجعل من الاقتصاد أداةً سياسية تلجأ إليها بعض الدولن أجل كسب مواقف دول أخرى، ومنحها ميزات تفضيلية أو معونات رسمية أو غير رسمية تساهم في تنميتها الاقتصادية. في إطار الحديث عن جذب الإستثمارات الى الجزائر نشير الى جملة نقاط مهمة منها ما تسهم في تنشيط الإقتصاد الوطني ومنها جملة التحديات التي تعيق عمل الدبلوماسي .

المطلب الأول : التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية.

إن التحديات الهامة التي تواجهها الجزائر اليوم تتطلب تطوير مفهومنا ورؤيتنا لدور الدبلوماسية و أولوياتها، و مضامينها و أساليب عملها لتنتقل بها من طورها التقليدي إلى مجالات جديدة ومتجددة لتصبح الدبلوماسية الاقتصادية آلية دعم للدبلوماسية التقليدية، وإطارا مناسباً لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر في الخارج أو في أفريقيا خصوصا. الفرع الأول: التحديات الداخلية – طبيعة الاقتصاد الجزائري-

تعتبر المحروقات من نفط و غاز المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وتعد الجزائر من أكثر الدول المنتجة للمحروقات تبعية لهذه المادة واعتمادا على مداخيلها¹⁸.

حيث تمثل نسبة 45% من مجموع ناتجها المحلي و 97% من صادراتها إلا أن طريقة الاستفادة منها كانت ومازالت موطن ضعف للاقتصاد الجزائري ويمكن تشخيص أهمها فيما يلي:

- ضعف تنوع الاقتصاد الوطني وهو ما جعله اقتصاد هش أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بالسوق العالمية للطاقة.
 - اقتصاد عاجز عن خلق ثروة حقيقية مما أدى إلى ضعف الادخار والمبالغة في تقدير حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو.
 - طبيعة الاقتصاد الريعي التي أثرت سلبا على قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنموية بصفة دائمة، لأن النفط مورد ناضب غير دائم المردود من جهة وطرق استغلاله تؤثر على البنية من جهة أخرى.
 - عدم نجاعة السياسات المالية المنتهجة في معالجة الأزمات الاقتصادية حيث تواجهها سياسات التقشف الكابحة لا محالة لعجلة التنمية إضافة إلى ضعف مؤسساتها الخاصة والاعتماد على القطاع العمومي.
 - انعدام الرؤية المستقبلية لأنه بدون رؤية مستحيل أن تشكل بنية بحيث أن التنظيم هو ابن الرؤية.
 - تفشي ظاهرة العتاد الإداري والمالي وآفة المحسوبية ومع أن الجزائر قد حاولت تدارك ضعف القطاع الخاص مكن خلال برامج تشغيل ودعم مشاريع الشباب خاصة كما حاول منتدى رجال الأعمال وتشجيع المؤسسات على أسس اقتصادية أكثر ضبطا إلا أن نتائجه محتشمة نوعا ما.
- الفرع الثاني: الأول: التحديات الخارجية:

موقع الجزائر كدولة متوسطة مغربية أفريقية و عربية جعلها تتفاعل مع هذه الدوائر، وهو الواقع الذي جعل اقتصادها عرضة لجملة تهديدات أهمها:

- الأزمات المالية الدولية وأثرها على قوة الأسعار نمو الصادرات في قطاع المحروقات.
 - الحروب و التزامات الإقليمية و الدولية على استقرار المنطقة و من بينها أثر نزاع الصحراء الغربية على تفعيل دور الاتحاد المغربي و تفويت فرص التبادل الثنائي و جذب الاستثمارات الأجنبية.
 - تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي، الذي عانت منه الجزائر من تسعينات القرن 20 و ما زالت تعاني منه بعض الدول العالم مما نتج عنه من توقف كلي للاستثمار في بعض الدول و تقليص ملحوظ لجاذبيته في معظم البلدان الأخرى.
 - استمرار النزاع الفلسطيني الإسرائيلي و موقف الجزائر الرافض لمبدأ التفاوض مع الكيان الصهيوني و أثره على عزل الجزائر داخل المبادرات الدولية و منها الاتحاد من أجل المتوسط.
 - أثر الربيع العربي على مختلف المنطقة العربية على أمن الجزائر الحدودي خاصة مع تونس و ليبيا و هذا ما يتطلب مجهود أمني إضافي على الحدود بكل التكاليف المالية و البشرية و انعكاسات ذلك على كبح عجلة التنمية.
- المطلب الثاني: المنظومة التشريعية المحفزة لعمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

إن عملية الإصلاح التي شرع فيها المشرع الجزائري من أجل تشجيع و حماية الاستثمارات الأجنبية لم تقتصر على قوانين الاستثمار فحسب ولكنها شملت مختلف مجالات و قطاعات النشاط الاقتصادي خاصة ما يتعلق منها بقوانين الاستثماري، و خصوصية القطاع العام و تحرير الأسعار و التجارة الخارجية إلى جانب القطاع المالي و النقدي و الضريبي.

شرع المشرع الجزائري في تعديل قوانين الاستثمار بموجب المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الذي جاء بتعديلات هامة في مجال معاملة و حماية الاستثمارات الأجنبية، بحيث تضمن أحكاما مؤسسية و تنظيمية ترجم نية المشرع في تشجيع و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و في عام 2001 تم إعادة النظر في قانون الاستثمارات بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 و المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 06/08 المؤرخ في 19 جويلية 2006 من أجل منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب و تحسين الجو العام للاستثمار في الجزائر، لكن المشرع وضع بعض القيود لحرية الاستثمار بموجب التعديلات الواردة في الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 27 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2010، و كذلك القانون رقم 11/16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 المتضمن قانون المالية لسنة 2012. و صدور القانون الجديد رقم 16-09 في 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار¹⁹، و المتضمن إلغاء الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار، طبقا لنص المادة 37 منه و التي تنص على أنه « تلغى أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في 24 غشت سنة 2001، باستثناء أحكام المواد 06 و 18 و 22 منه كما تلغى أحكام المادة 55 من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013. المتضمن قانون المالية لسنة 2014.

و بالنظر الى أبرز محتويات القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار نجد أن المشرع الجزائري، ركز على محتوى الحوافز الضريبية²⁰، و أبقى على نفس الأجهزة المكرسة للإستثمار و المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و المجلس الوطني لتطوير

الإستثمار، مع إستحداث لأربعة مراكز لدى الوكالة الوطنية طبقا لنص المادة 27 منه، تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا إنجاز المشاريع وتشمل في كل من : مركز تسير المزايا، مركز إستيفاء الإجراءات ، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات ، مركز الترقية الإقليمية.

ثالثا- تنظيم الأوعية العقارية (العقار الصناعي): في سبيل تسهيل عملية الحصول على الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز المشاريع الإستثمارية أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الإمتياز و التنازل عن الأراضي التابعة للأمالك الخاصة بالدولة والموجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية²¹.

إضافة الى هذه القوانين المؤطرة للإستثمار بصفة عامة، وقطاع المحروقات بصفة خاصة وتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على مستوى منظمة الوبك ، وتعمل من أجل الدفاع عن المصالح الإقتصادية الوطنية، لكن يتبادر الى أذهاننا تساؤل عن دور الدبلوماسية الإقتصادية في مسار إنضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية وإلغاء قاعدة 49/51% وتضرر الإقتصاد الوطني جراء تحرير قطاع المحروقات؟ وكيف تجسد دورها في الحفاظ على السيادة في قطاع المحروقات²².

المطلب الثالث: تقييم لدور الدبلوماسية الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي:

سعت الجزائر دوما إلى تنشيط العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي سواء ببعث وفود إليها أو باستقبالهم و في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطة التي بدأت مفاوضاتها بصفة رسمية في مارس 1997.²³ وامتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوب بين الجزائر وفرنسا، وعرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات منها الجانب الاقتصادي فتمثلت المطالب الجزائرية في:

- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد على الربح (المحروقات).
- السعي كذلك إلى تعميم إطار التعاون الاقتصادي ليشمل محاكاة إنتاجية أخرى بخلاف المبادلات التجارية وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.
- وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

وبسبب تباين في المواقف والمشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية 5 أفريل 2000، وهو تاريخ استئنفاها إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق شراكة بين الطرفين يوم 19/12/2001 ببروكسل ليدخل حيز التنفيذ في 01-09-2005، وكانت من جملة آثاره على الاقتصاد الوطني ما يلي:²⁴

إن آثار اتفاق الشراكة تتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.²⁵

حيث يرى وزير التجارة السابق عمارة بن يونس أن اتفاق الشراكة لم يحقق الأهداف المسطرة والمتعلقة أساسا بترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²⁶

كما أنه اعتبر أن هذا الاتفاق لم يأتي بالنتيجة المتوقعة والمربطة بترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وجذب الاستثمار المباشرة أن هناك عدة عوامل تكبح صادراتنا لاسيما على مستوى الشروط التقنية والتنظيمية الكثيرة والمطالب

الصعبة التحكم من طرف المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لولوج السوق الأوروبية وكذا غياب الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونظراتها للترويج للسلع الجزائرية.

كما يتعلق الأمر بقلّة الإستثمارات الأوروبية الموجهة نحو التصدير الى الأسواق الأوروبية وتدني الأفضليات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي الى الجزائر في إطار إتفاقيات التبادل الحر.

وكنتيجة لما سبق نشير الى أن نجاح دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الأهداف المطلوبة مرتبط فقط بشخص المفاوض بصرف النظر عن القدرات الذهنية والعلمية التي قد يتمتع بها ، وإنما هي مسألة مرتبطة بوضع المجتمع الجزائري في الفترة الحالية على عكس مرحلة السبعينيات والثمانينات كان المجتمع الجزائري منسجما مع ذاته ومع قيادته لذلك فإن المعركة مع الخارج كانت في مستوى ذلك الإنسجام وحقت عدة نتائج إيجابية. لكن حاليا فالواضح أن المجتمع ممزق ويأس وبالتالي فإن دور الدبلوماسية هنا يكون ضعيف في تحقيق النتائج المرجوة.

الخاتمة:

لإنجاح دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ، وتحقيق الهدف المرجو منها والمتمثل في تنشيط الإقتصاد الوطني في الخارج و جذب الإستثمارات الأجنبية لابد من:

- إيجاد أكاديمية تضع ضمن خططها المستقبلية إعداد دبلوماسي المستقبل لأنها تزودهم بلخبرات المعرفية والتطبيقات الأكاديمية قبل تأدية أدوارهم - الدبلوماسية الحقيقية- لأن الدبلوماسية الاقتصادية تعتمد على الموارد البشرية والكفاءات.
- التواصل والإعلام لأنه بدون تواصل والإعلام لا يمكن التحكم في الدبلوماسية الاقتصادية.
- تقويم المخاطر لأنه في زمن عدم الإستقرار والأزمات يستحيل أن تقارب الدبلوماسية الاقتصادية دون أن تأخذ بعين الإعتبار الفضاء الثقافي والإجتماعي والدولي المضطرب تأتي بآليات متجددة
- يجب أن تكون هناك رؤية مستقبلية لأنه بدون رؤية مستقبلية مستحيل أن تشكل بنية ، بحيث أن التنظيم هو إبن الرؤية.
- توفير متانة إقتصادية في الجزائر.
- الإهتمام بالتكنولوجية الرقمية وإتخاذها كإحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، لأنها تعتبر كوسيلة لإبتداع الأفكار والترويج للإستثمار الوطني. حيث قال السيد بولوبورتاس « أن الإعلام الرقمي أفضل وسيلة لإستلهام الأفكار من الأسواق المحلية والترويج لها عبر نافذة عالمية من أجل جذب الإستثمارات الخارجية»²⁷.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفاوض وذلك من خلال التعاون الثنائي والجماعي.
- العمل على تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الأبحاث الزراعية وادخال التقنيات الزراعية الحديثة، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي والاتجاه نحو التصدير، مرورا بتطوير قطاع الصناعة والخدمات وكذلك قطاع الملكية الفكرية

- التعاون العربي في مجال فتح الأسواق أمام المنتجات العربية من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية لتسيير المبادلات.

الهوامش:

1/ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، 2005، ص 70.

2/ فاتح النور رحموني، الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية، آلية تعاونية أم استقلالية، مجلة بحوث ودراسات، الجزائر، ص 206.

3/Rana Chatterjee, B introduction the role of embassies, ink.s, Economic diplomacy : india's experience jaipur, cuts interational, p1.

4/ صلاح الدين حمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سوريا أنموذجا)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد، سنة 2015، ص 17.

5/Laurant Fabius, faire de la diplomatie économique une priorité Mae, Frédéric de la Mure © Mae direction de la communication et de la presse, Mars, p 201.

6/Romih Dejan, and Klavdij, Logoza l'Economic diplomacy of A Small State, the case of Slovenia, conference dute institute international academic, texas USA, 2014, p 1.

7/ صلاح الدين محمد، المرجع السابق، ص 19.

8/ فوزية كريم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، بغداد، ص 186.

9/ موقع أخبار الخليج، الصين تعترم تعميق وتوسيع دبلوماسيتها الاقتصادية vom.Alkhaleejnews

10/ زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل حنكر، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 1، 2012، ص 95.

11/ محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، متوفر على الرابط التالي:

<http://elhamrawy.blogspot.com/2008/09/blog-post-7938.html> دخول الموقع في 15-05-2017.

12/ فاتح النور رحموني، المرجع السابق، ص 210.

13/ طلعت ربيع، العين إلى أفريقيا، لماذا؟ جريدة الشروق، 30-11-2010 com.sharq-al.www

14/ للمزيد من التفصيل إرجع إلى باكير علي حسين، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، org.fccsudan.koha زرت الموقع في 14-03-2013.

15/The international Economic Development Council's Economic development reference Guide, p3

www.iedonline.org le 03-03-2011.

16/ جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص 23.

17/ بلحناشي زليخة، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، جامعة منتوري، الجزائر، 2007، ص 18.

18/- شرمات سالم، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص ص 66-78

- 19 قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار ، المؤرخ في 03 غشت 2016، ج ر، عدد 46.
- 20 طالبي محمد ، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا ، عدد 06، لسنة 2008، ص 314.
- 21 الجريدة الرسمية ، عدد 53، الصادرة في 30 أوت 2006. (ملغى).
- 22 شريفي محمد، الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الآثار الإستراتيجية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004 ، ص 32
- 23 El Hadi Lalboul, coopération union européenne Algérie : quelles perspectives ? Revue du CENEAP, N° 24, centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement Alger, 2002, p 50.
- 24 عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 1 سنة 2004، ص 57.
- 25 براهيم بوجنحة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائري، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013، ص 269.
- 26 نبد لخضر سعد العربي ويعقوب السماء، تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي، مع الإشارة إلى الاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 04، أفريل، 2016، ص 140.
- 27- النائب الأسبق لرئيس مجلس الوزراء البرتغالي.